مكتبة
جامعة الإنسانية
بقدح دارالأمان

أثر الشبهة في إسقاط الحدود والتعازير

دراسة فقهية مقارنة

إعداد

سيف الله عيء ريهينج

A1220342M01

رسالة ماجستير في الفقه المقارن

كلية الشريعة والقانون – جامعة الإنسانية

ولاية قدح دار الأمان – ماليزيا

2017م/1438هـ

HADIAH

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة مشكلة أثر الشبهة في إسقاط الحدود والتعازير. وقد أثار الباحث في الدراسة عدة أسئلة منها: ما المراد بالشبهة؟ وما تقسيماتها عند العلماء؟ وما أثر تطبيق قاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات" في الحدود والتعازير؟ وهل يجوز تطبيق قاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات" في جرائم التعازير؟. تهدف الدراسة إلى بيان أحكام الشبهة وتقسيماتها، ومعرفة ما يعتبر شبهة وما لايعتبر عند العلماء، وبيان الخلاف بين العلماء في أحكام الشبهة وسبب الخلاف وأثره في الحدود والتعازير. قد اتخذ الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية من مصادرها، ثم المنهج التحليلي بذكر خلاف العلماء فيها ومناقشة أدلتهم وترجيح ما يبدو له من الرجحان للوصول إلى النتائج. تسهم الدراسة في تحقيق عدالة التشريع الإسلامي في تطبيق الحدود والتعازير. لقد خلصت الدراسة إلى أن الحدود تدرأ بالشبهات باتفاق العلماء باستثناء أهل الظاهر، وأن الشبهة إذا كانت قوية تُسقِط العقوبة بالكلية عن المتهم وتنفي عن الفعل صفة الإجرام، وإلا فإن الفعل يبقى مُجرَّما ولكن تُحوَّل العقوبة الحدية إلى عقوبة تعزيرية، وأن قاعدة درء الحدود بالشبهات قد وضعت في الأصل لجرائم الحدود، ولكن ليس هناك ما يمنع من تطبيقها على جرائم التعزير؛ لأن القاعدة وضعت لتحقيق العدالة ولضمان صالح المتهمين. يوصي الباحث علماء المسلمين أن يهتموا اهتماما كثيرا ببيان النظام الجنائي الإسلامي، وبيان مواضع الاتفاق والخلاف بينه وبين النظم الوضعية، وبيان تفوق أحكام الشريعة؛ لأنها شريعة إلهية أنزلت لخير البشرية.

ABSTRAK

Kajian ini membicarakan tentang konsep pengguguran hukuman Hudud dan Ta'zir kerana adanya syubhat (kesamaran). Dan antara persoalan yang timbul dalam kajian ini ialah: apakah yang dimaksudkan dengan syubhat yang boleh menggugurkan hukuman hudud dan ta'zir? dan berapakah pembahagiannya di sisi ulama? Dan apakah kesan pelaksanaan kaedah "Hudud tergugur kerana adanya syuhbhat" pada hukuman hudud dan ta'zir? Persoalan seterusnya adalah berkaitan pelaksanaan kaedah tersebut pada hukuman ta'zir. Tujuan kajian ini ialah untuk menerangkan hukum-hukum syubhat dan pembahagiannya serta mengetahui tentang perkara syubhat yang diakui oleh ulama. Dan membahaskan tentang perselisihan pendapat di kalangan ulama tentang permasalahan syubhat ini dan kesannya terhadap hukuman hudud dan ta'zir. Dalam kajian ini penyelidik menggunakan metod "kajian induktif dan deduktif" untuk mengumpulkan maklumat-maklumat daripada sumber yang asli, seterusnya menyembut perselisihan pendapat di kalangan ulama, kemudian membentangkan dalil-dalil mereka supaya mencapai pandapat yang paling tepat tentang sesuatu permasalahan. Kajian ini juga dapat menyumbangkan dan memperkukuhkan keadilan Syariah Islamiah semasa pelaksanaan sesuatu hukuman hudud dan ta'zir. Rumusan daripada kajian ini ialah ulama bersepakat bahawa sesuatu hukuman hudud tergugur sekiranya ada sesuatu syubhat, kecuali golongan Mazhab Zohiriah. Syubhat yang kuat itu boleh menggugurkan hukuman seksa ke atas seseorang yang tertuduh secara keseluruhannya dan tidak dianggap sebagai suatu jenayah. Manakala syubhat yang dhoif pula masih dikira sebagai suatu hukuman jenayah tetapi bertukar hukumannya daripada hukuman hudud kepada hukuman ta'zir. Kajian juga menyentuh tentang kaedah "Tergugurnya hukuman hudud jika adanya syubhat" bahawa boleh di laksanakan pada jenayah-janayah yang akibatnya ta'zir juga, kerana kaedah ini di gunakan untuk mengekalkan keadilan dan menjamin keharmonian ummah sejagat. Pada akhir kajian ini, penyelidik mencadangkan supaya ulama-ulama mengambil berat tentang sistem jenayah dalam perundangan Islam ini dan menerangkannya kepada masyarakat awam tentang keistimewaannya dan perbezaannya dengan sistem perundangan moden. Hal ini kerana sistem perundangan Islam adalah kurniaan Allah kepada ummah untuk kebaikan mereka.

فهرس المحتويات

الموضوعات **الصفحة**

الإهداء ..... ج

الملخص باللغة العربية ..... د

الملخص باللغة الماليزية ..... هـ

صفحة الاعتماد ..... و

الإقرار ..... ز

كلمة الشكر والتقدير ..... ح

فهرس المحتويات ..... ط

المقدمة ١

الفصل التمهيدي: التعريف بمصطلحات عنوان البحث ١٢

المبحث الأول: التعريف بالشبهة ١٢

المبحث الثاني: التعريف بالحدود والتعازير ١٥

المطلب الأول: التعريف بالحدود ١٥

المطلب الثاني: التعريف بالتعازير ١٨

المطلب الثالث: الفرق بين الحدود والتعازير ٢١

المطلب الرابع: الفرق بين الحدود والقصاص..... ٢٤

الفصل الأول: بيان قاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات" وحكم العمل بها

وتقسيمات الشبهة ومراتبها..... ٢٧

المبحث الأول: مفهوم قاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات" والقواعد المرتبطة بها..... ٢٧

المطلب الأول: التعريف بقاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"..... ٢٨

المطلب الثاني: القواعد الفقهية المرتبطة بقاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"..... ٣٠

المبحث الثاني: حكم العمل بقاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"..... ٣٧

أولا: أقوال الفقهاء في حكم العمل بقاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"..... ٣٧

ثانيا: الأدلة على حكم العمل بقاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"..... ٣٨

ثالثا: مناقشة رأي الظاهرية والرد عليه..... ٤٥

رابعا: الحكمة من مشروعية العمل بقاعدة "الحدود تدرأ بالشبهات"..... ٤٩

المبحث الثالث: تقسيمات الشبهة عند الفقهاء..... ٥١

أولا: أقسام الشبهة عند الحنفية ٥١

ثانيا: أقسام الشبهة عند المالكية..... ٥٥

ثالثا: أقسام الشبهة عند الشافعية..... ٥٦

رابعا: أقسام الشبهة عند الحنابلة..... ٥٧

المبحب الرابع: مراتب الشبهة ٦١

الفصل الثاني: أثر الشبهات في الحدود والتعازير..... ٦٦

المبحث الأول: أثر الشبهات في حد الزنا..... ٦٧

المطلب الأول: أثر شبهة وطء من ظنها زوجته..... ٦٧

المطلب الثاني: أثر شبهة وطء الأجنبية المزفوفة إليه فظنها زوجته..... ٧٢

المطلب الثالث: أثر شبهة وطء المطلقة ثلاثا في العدة..... ٧٥

المطلب الرابع: أثر شبهة الوطء في النكاح المختلف فيه..... ٧٨

المبحث الثاني: أثر الشبهات في حد القذف..... ٨١

المطلب الأول: أثر شبهة إذن المقذوف للقاذف بالقذف..... ٨١

المطلب الثاني: أثر شبهة قذف الأصل لفرعه..... ٨٤

المطلب الثالث: أثر شبهة القذف بغير الصريح..... ٨٨

المبحث الثالث: أثر الشبهات في حد السرقة..... ٩٥

المطلب الأول: أثر شبهة سرقة مال المشترك..... ٩٥

المطلب الثاني: أثر شبهة سرقة الأصول للفروع..... ٩٩

المطلب الثالث: أثر شبهة سرقة الفروع من الأصول..... ١٠٤

المطلب الرابع: أثر شبهة السرقة بين الزوجين..... ١٠٨

المطلب الخامس: أثر شبهة سرقة الدائن من مال مدينه..... ١١٣

المبحث الرابع: أثر الشبهات في حد الحرابة..... ١٢٠
المطلب الأول: قطع الأصول الطريق على الفروع وعكسه..... ١٢٢
المطلب الثاني: أثر شبهة إسهام غير المكلف مع المكلفين في قطع الطريق..... ١٢٤
المبحث الخامس: أثر الشبهات في حد شرب الخمر..... ١٢٨
المطلب الأول: أثر شبهة التداوي بالخمر..... ١٢٨
المبحث السادس: أثر الشبهات في حد الردة..... ١٣٦
المطلب الأول: أثر شبهة ردة الصبي وإسلامه..... ١٣٦
المبحث السابع: أثر شبهة الإكراه في الحدود..... ١٤٣
المبحث الثامن: أثر الشبهات في التعازير..... ١٥٩
المطلب الأول: حالة "التعزير يثبت مع الشبهة"..... ١٦٠
المطلب الثاني: حالة درء التعزير بالشبهة..... ١٧١
الفصل الثالث: أثر الشبهات في وسائل الإثبات..... ١٧٧
المبحث الأول: أثر شبهة الرجوع عن الشهادة في الحدود..... ١٧٩
المبحث الثاني: أثر شبهة رجوع المقر عن إقراره في الحدود..... ١٨٤
المبحث الثالث: أثر شبهة التقادم في الشهادة..... ١٨٩
المبحث الرابع: أثر شبهة قرينة الحمل على الزنا..... ١٩٤
المبحث الخامس: أثر شبهة قرينة السكر أو الرائحة أو التقيؤ على شرب الخمر.. ١٩٩

الخاتمة..... ٢٠٥

أهم المصادر والمراجع..... ٢١٠